الجدل في القواعد اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني(ت ٣٩٢هـ)

الباحث : كرار كريم شرهان

أ.د. علي جاسب عبدالله الخزاعي

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

ملخص البحث:

يعنى هذا البحث ببيان المسائل الصرفية والنحوية والصوتية التي وظَّف ابن جني لها المنطق الجدلي ، باعتبارها إمَّا مسائل خلافية ، أو مسائل يحتمل أن تُنقض فيثبِّت حكمها من خلال إبعاده عنها الطعن والنقض ، إذ يستعرض ابن جني الآراء المحتملة لنقض ما ثبَّته أو ما هو مثبَّت من حكم للمسائل اللغوية فيبطِّلها ويُفسدها بأسلوب جدلي ، ويثبِّت ما قرَّره من حكم .

الكلمات المفتاحية : الجدل ، الأصل ، الطعن ، القواعد .

The Argument in the Grammatical Rules in AL- Khasa'is book of Ibn Jinni(392) AH

Researcher: Karrar Kareem Sharhan
Prof. Dr. Ali Ghasib Abdulla Al-Khuzaie
Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

This research is concerned with clarifying the morphological, grammatical and phonetic issues for which Ibn Jinni employed the dialectical logic. Thus they are either controversial issues, or issues that are likely to be overturned, then its ruling is established by removing it by appeal and overturning. As Ibn Jinni reviews the possible opinions to refute what he or what is proven from the ruling of linguistic issues. So he invalidates and spoils them in a dialectical manner, and proves the ruling he decided . .

Key words: Argument, the original, appeal, grammar .

توطئة:

وردت في كتاب الخصائص مجموعة كبيرة من القواعد اللغوية باختلاف مستويات اللغة . ووجدنا أنَّ ابن جني في تقريره بعض تلك القواعد قد استعان بالأسلوب الجدلي ؛ لدفع ما يُحتمل أن ينقضها ، أو يُعارضها من إشكالات مظنونة ، أو شُبهات مُحتملة . ووجدنا أنَّ أكثر القواعد التي وُظَّف ابن جني الأسلوب الجدلي لتثبيتها ، وبيان صحتها هي القواعد الصرفية ، ثم القواعد النحوية ، ثم القواعد الصوتية . وسنعرض أمثلة توضح تطبيقات المنطق الجدلي عند ابن جني في تأسيس القواعد ، أو مناقشتها .

أولًا / الجدل في القواعد الصرفية

إنَّ المسائل الجدلية الأكثر في كتاب الخصائص لابن جني هي المسائل الصرفية كما ذكرنا قبل قليل ، ولو قال قائل : ما الخصوصية التي تدعوا ابن جني لإكثار الجدل في المسائل الصرفية ؟

قلنا : تتعدد أسباب الخلاف الصرفي بحسب ما ذُكِر في كتب الخلاف ، فمنها : أسباب اجتماعية تعود لطبيعة المجتمع العربي وسكانه ، ومنها أسباب عائدة لاختلاف اللهجات ، فلكل قبيلة لهجة بنيت على قاعدة معينة تختلف عن لهجة قبيلة أخرى[١] . وهناك سبب مهم لتعدد الخلاف في المسائل الصرفية ألا وهو أنَّ أكثر هذه المسائل يحتكم فيها للقياس بوصفه مرجعاً استدلالياً لمسائل الصرف ، وإذا كان الرجوع في أغلب مسائل الصرف لدليل لغوي واحد فإنَّ الخلاف حول المسألة الواحدة متشعب ، والجدل فيها قائم . ففي الصرف يهتم الصرفي بأحكام الكلمة وأحوالها بما هو قياسي ، أي بما تضبطه القاعدة الصرفية ويخضع لها ، فأي تغيير يطرأ على الكلمة إذا كان قياسياً تضبطه القاعدة الصرفية فهو من مباحث القواعد الصرفية ، وأي تغيير لا يكون كذلك فهو ليس من مباحث الصرف[٢].

إنَّ الجانب الصرفي للكلمة تكون له أحوال متعددة ، حاول اللغويون ضبطها بأقيسة معينة ، ولكنَّ هذه الأقيسة لا تعني أنها شملت جميع ألفاظ العربية ، بل شملت جميع أحوال اللفظ الواحد ، ممَّا يعني وجود عود كبير من الألفاظ التي تكون لها أحوال مغايرة ومختلفة ، ولا ينطبق عليها قياس معين.

وهذ يعني أنَّ مسألة وجود الحال المخالف أو اللفظ المباين لقياس معين من الأمور التي تكاد أن تكون معروفة ومشهورة في علم الصرف ، ولذلك البناء قياس صرفي محدَّد . فإنَّنا حينما نلاحظ سوف نجزم بوجود أحوال لفظية مُخالفة ومغايرة .

وهذا ما يبحث عنه المنطق الجدلي ، فهو يبحث عن المغايرة والمُختلف ؛ ليجعل منه نقيض قاعدة معينة ، يفسدها ويُثبت بطلانها . وهذا ما يلاحظ في القواعد الصرفية في كتاب الخصائص ، وما دعا ابن جني إلى توظيف المنطق الجدلي في مبحث بعض تلك القواعد . فنجد أنَّ ابن جني في مسائل الصرف يتجه

للدليل العقلي لتقرير أصله ، وإثبات صحة رأيه[٣]. ومن المسائل الصرفية التي وظَّف ابن جني فيها المنطق الجدلي هي[٤] :

مسألة وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع :

كثير من الألفاظ قد تخرج في مبناها الصرفي عن القاعدة التي لابد أن تنطوي تحتها ، وتعدُّ هذه الألفاظ شاذة في القياس ؛ لعدم تطابقها مع القاعدة الصرفية ، من ذلك ما جاء في باب تركيب اللغات [٥]، إذ ذكر ابن جني جملة من الألفاظ التي عدَّها اللغويون[٦] شاذة ، وقد أشكل ابن جني على قياسهم ، ويرى أنَّ فهمهم ونظرهم للغة قاصر عن تحليل ما جاء مخالفاً لقواعدهم ، فيقول : ((هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ... ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فَعِل يفعُل؛ نَعِم ينعُم))[٧]، فقد خرج ما جاء على بناء فَعِل يفعُل عن قواعد الأوزان الصرفية ، فالألفاظ العربية على وزن "فَعِل يفعُل" قليلة الاستعمال ، لذا عدَّ اللغويون ما جاء نحو هذا بأَنه شاذ ، وابن جني يُشكل على حكمهم ويرى أنَّ هذا من تداخل اللغات الفصيحة فيما بينها ، فيقول : ((أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت ... هكذا ينبغي أن يُعتقد ، وهو أشبه بحكمة العرب))[٨]. وتداخل اللغتين يعني أن يثبت لكل لغة بناءان للماضي ، وبناء واحد للمضارع لكل منهما ، ثم يتكلم العربي فيأخذ بناء الماضي من لغة غيره وبناء المضارع من لغته فيتوهم أنَّه جارٍ عليه[٩]. لذا فإنَّ ما جاء على "فعِل يفعُل" إنما هو تداخل لغة بلغة أخرى[١٠].

ويريد ابن جني من ذلك أن يجعل ما يخرج عن قاعدة الأوزان الصرفية أصلاً في لغة العرب وليس شاذاً عنها ، ما دام العربي أخذ من لغة فصيحة ، إذ يرى أنَّ هذا الخروج عن القاعدة الصرفية التي وضعها اللغويون إنَّما هو خروج عن قياس بحسب ما قرره من أصل لهذا الخروج بقوله: ((قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ، إذ الغرض في صيغ هذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان.فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع وخالفوا بين عينيهما فقالوا: ضَرَب يضْرِب وقتَل يقْتُل وعلِم يعلَم))[١١].

فابن جني يرى أنَّ ما عدَّه اللغويون شاذاً إنما هو ليس بشاذ بحسب ما قرره في أصله ؛ وذلك أنه يرى أنَّ (فعِل ــ يفعُل) جاءت حركة عينه في الماضي مخالفة لحركة عينه في المضارع ، وهذه المخالفة في حركة عين كل صيغة إنما هي للدلالة ، فدلالة الماضي تختلف عن دلالة المضارع ، فيلزم على ذلك أن تختلف حركات عينيهما . فللحركات خطورتها في تنوع أصل كل معنى لكل صيغة ، وكلما تغايرت حركات الصيغ تغاير المعنى الصرفي[١٢]. فكما أنَّ معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل فكذلك ينبغي للفظ أن يختلف في الصيغ ، ليطابق اللفظ المعنى في الاختلاف[١٣].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

لقد ربط ابن جني الدلالة المعنوية بالمبنى لكل صيغة ، وجعل معاني الأبـــواب الصـــرفية مرتبطـــة باختلاف صيغها الصرفية . ففكرة أن يكون المعنى هو القسيم لانتماء الأفعال للأبواب الصرفية فكرة قريبـــة للذهن ، فدارس اللغة لابد أن ينظر إلى الصيغة الصرفية من الجانب الفني الدلالي لا الجانب الصناعي الآلي الذي ينحصر في استبدال حركة بحركة أخرى وتبقى دلالة الصيغة راكدة هامدة[١٤].

ويحتمل ابن جني أنَّ أصله المقرَّر من وجوب مخالفة حركة عين الماضي حركة عين المضارع يُمكن أن يُنقض، فاستعان بالمنطق الجدلي لدفع الإشكال والاعتراض على أصله ، فافترض أنَّ سائلاً ناقضاً يســـأله عن اتفاق الحركات ما بين صيغة الماضي وصيغة المضارع في بعض الصيغ فقال : ((فقد قالوا : دَحْـــرَج يدَحْرِج ، فحركوا فاء المضارع والماضي جميعاً وسكنوا عينيهما أيضاً))[١٥]. فقد جاءت حركة فاء الماضي مطابقة لحركة فاء المضارع ، وحركة عين الماضي مطابقة لحركة عين المضارع ، وهذا لا يتطـــابق مـــع الأصل الذي نظَّر له ابن جني من وجوب اختلاف الصيغتين في الحركات.

ولقد دفع ابن جني نقض السائل من خلال كلامه عن الأصلية للصيغ ، إذ يرى أنَّ الأصل هو الثلاثـــي ، وهذه الأصلية التي امتلكها الوزن الثلاثي جاءت من خلال الاستعمال المطرد للأصول الثلاثية ، فيقول: ((لمَّا فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالا وأعم تصرفاً وهو كالأصل للرباعي لم يبالوا ما فوق ذلك ممـــا جاوز الثلاثة. وكذلك أيضًا قالوا: تقطع يتقطع وتقاعس يتقاعس وتدهور يتدهور ونحو ذلك لأنهـــم أحكمـــوا الأصل الأول الذي هو الثلاثي. فقل حفلهم بما وراءه))[١٦]. ويظهر من كلام ابن جني أنَّه كان على درايـــة بنقض السائل لأصله ، ويتضح ذلك من خلال ما أورده من صيغ تتشابه فيها حركـــات الماضـــي لحركـــات المضارع نحو تَقَطَّع يَتَقَطَّع ، و تَقَاعَسَ يَتَقَاعَس وغيرها من الصيغ التي ذكرها ، تدل على أنه كـــان يعـــي حقيقة ما قرَّره . وأنَّ ما اعتُرض عليه به هو من الرباعي ، وابن جني يتحدث عن الثلاثي .

لم يتوقف الجدال في هذه المسألة ما دام رد ابن جني ودفاعه عن أصله يحتمل الطعن والنقض ، إذ إنَّ ابن جني دفع نقض السائل بأنَّ اللغويين اهتموا في الأصل الثلاثي فخالفوا بين صيغته في الماضي والمضارع ، ولم يبالوا بما هو فوق الثلاثي ، غير أنّ ابن جني يوجس في نفسه أنَّ كلامه معرض للنقض ، فافترض أنَّ السائل عاد ليسأل ثانية بقوله : ((فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع، ســـواء وهو باب فَعُل؛ نحو كَرُم يكرُم، وظرُف يظرُف))[١٧].

لقد ركز السائل على حديث ابن جني من وجوب مخالفة حركة عبن الماضي لحركة عين المضـــارع فقط ، إلَّا أنَّ ابن جني لم يذكر في كلامه أنَّ المخالفة يجب أن تكون في عين الفعل وإنما كان كلامـــه فـــي اختلاف حركات الصيغتين ، سواء أكان الاختلاف في فاء الفعل أم عين الفعل ، إذ أبعد ابن جني هذا النقض عن أصله بقوله :((على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة وأما موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم فـــي

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

الثلاثي برأسه ألا تراه غير متعد البتة وأكثر باب فعَل وفعِل متعد. فلما جاء هذا مخالفاً لهما –وهما أقوى وأكثر منه– خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه وخولف بين حركتي عينيهما))[١٨].

إنَّ قول ابن جني للسائل (على كل حال) إنَّما هو تسليم للسائل بما ذكره السائل من تطابق حركة عين الماضي والمضارع في الثلاثي نحو (كَرُم يكْرُم) ، غير أنَّ هذا التسليم من ابن جني إنما هو تسليم جزئي ، وليس تسليماً كليّاً ، أي أنَّ ابن جني أقر للسائل بتطابق حركة عين الماضي مع حركة عين المضارع في الأفعال الثلاثية ، وعلى ذلك نماذج كثيرة ، إلَّا أنَّ هناك اختلاف فيما بين صيغة الماضي والمضارع ألا وهو حركة الفاء من الماضي خالفت حركة الفاء من المضارع ، وهذا الاختلاف في حركة حرف واحد من الصيغتين يكفي للمفارقة فيما بينهما .

فقول ابن جني للسائل (على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة) إشارة واضحة إلى أنَّ ابن جني لم يقصد بقانون المخالفة مخالفة عين الماضي للمضارع فقط ، وإنما قصد بالمخالفة مخالفة الصيغتين حتى لو كانت بفاءيهما ، أمَّا اقرار عين المضارع كحركة عين الماضي في هذا الباب ؛ لأنَّه لا يكون متعدياً أبداً ، إنما يكون للهيأة التي يكون الشيء عليها نحو : ما كان ظريفاً ولقد ظرُف ، فتباعد هذا الفعل من باب فعِل وفعَل ، اللذين قد يكون كل واحد منهما متعدياً وغير متعدٍ . فوافقت حركة عين الماضي حركة عين المضارع ، ولأنَّ باب فعُل يفعُل يدل على الطبائع والسجايا ، فهو لازم دائماً وغير متعدٍ ، وأما الفعل الحقيقي فيكون أحياناً لازماً وأحياناً متعدياً كما هو حال (فعَل يفعِل)[١٩].

ثانيًا / القواعد النحوية

إنَّ دخول الجدل في بعض القواعد النحوية إنما كان بسبب استناد تلك القواعد النحوية إلى أصول قد اختلف فيها النحوين ، ما أدَّى ذلك إلى ازدحام الآراء في المسألة النحوية الواحدة ، إذ أصبحت بعض المسائل النحوية محطَّ جدال بين النحويين ، فاستعان النحويون بالجدل المنطقي ؛ ليُمكنهم إلى التسلح بالحجة الدقيقة ، والدليل العقلي الصحيح ، والاستعداد للدفاع عمَّا بنوه من أصل.[٢٠]

ولقد ركن ابن جني لصناعة الجدل وأدخلها المسائل النحوية في كتابه الخصائص ؛ ليتمكن من الدفاع عن رأيه الذي يُحتمل أن يكون عرضة للنقض ، وليبيِّن مقدار ارتباط النحو بعضه ببعض ، من خلال قياس بعض الأحكام على غيرها ، بتفسير عقلي منطقي ، ومن هذه المسائل[٢١] :

مسألة إضافة الشيء إلى نفسه :

إنَّ مسألة إضافة الشيء إلى نفسه من قواعد باب الإضافة ، وهي مسألة خلافية[٢٢]. وكان أصل الاختلاف فيها موقف اللغويين من علاقة الاسم بالمسمى ، فقد ذهب فريق من اللغويين إلى أنَّ الاسم غير المسمى ، فالاسم هو اللفظ المعبر به أو المشار به إلى الشيء ، أما المسمى هو ذات الشيء التي عُبِّر عنها بالألفاظ ، فلو قلنا : (زيد) فلفظة زيد تشير إلى ذات الشخص المعبر بها عنه والمسمى بزيد وليست ذاته . أما الفريق الآخر فقد ذهب إلى أنَّ الاسم هو المسمى ، على معنى أن العبارة هي المعبر عنه، وأن اللفظ هو الشيء المشار إليه ، فالاسم هو اللفظ الدال على المسمى[٢٣]. فتفسيرهم لثنائية الاسم والمسمى تحت النظرة الفلسفية المنطقية قادهم إلى الخلاف في إضافة الشيء الى نفسه .

وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً أسماه ((في إضافة الاسم إلى المسمى والمسمى إلى الاسم))[٢٤]، ينقض فيه رأي من ذهب إلى أنَّ الاسم هو المسمى بدليل قوله : ((ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه ؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه))[٢٥].

ويقرر ابن جني إنَّ الاسم غير المسمى بدليل الإضافة ، فالإضافة في نظر ابن جني اختلاف اللفظ عن ذات الشيء وحقيقته ، ويبرم ابن جني حكمه من خلال وضعه سؤالًا يجيب عنه ، ويدلي بحجته إلى ما قرره من أصل ، فقال: ((فإن قيل : ولمَ لمْ يضف الشيء إلى نفسه))[٢٦] ؟

ويجيب ابن جني عن هذا التساؤل الذي لاشك فيه أنَّه يُسأل به عمَّا ذهب إليه ، فقال في جوابه عنه : ((لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدا أن يعرف بغيره ؛لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة. ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضًا لما احتاج إلى إضافته إليها لأنه ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها. فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه ومررت بصاحبه والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها))[٢٧].

لقد أطال ابن جني في بيان حجته من خلال تفسيره لمعنى الإضافة ، فالإضافة كما يرى ابن جني تفسير وتوضيح لمبهم ، والشيء لو كان مبهمًا يُعَرَّف بغيره ، فكيف يفسر الشيء المبهم بمبهم نفسه ؟ ولو كان الشيء معرفاً كان ((مستغنيًا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ، إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه))[٢٨].

ويُحتمل أنَّ ابن جني استشعر أنَّ ما أبرمه يمكن أن ينقض بمثال أضيف فيه الشيء إلى نفسه ، لذا اتجه إلى المنطق الجدلي وافترض سائلاً جدلياً يضع أصلاً ناقضًا لأصله المقرر ، فقال : ((فإن قلت: فقد تقول: مررت بزيد نفسه ، وهذا نفس الحق يعني أنه هو الحق لا غيره))[٢٩].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

فيتخذ السائل المفترض من لفظ التوكيد باعتبار أنه المؤكِّد نفسه أصلًا ناقضًا لما قرره ابن جني ردَّ نقض السائل بتوضيحه لمعنى النفس ، إذ فسَّر هذه الإضافة معتمداً على المعنى فقال: ((ليس الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء وحقيقته. والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من الكل وما الثاني منه ليس بالأول ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم وأكثروا من ذكر التردد بينها وبينهم))[٣٠]، فابن جني يرى أنَّ نفس الشيء حقيقته أي ذاته ، أما (زيد) و(الحق) في مثال السائل إنما هي ألفاظ مشار بها إلى ذات الشيء . فمنزلة المضاف من المضاف إليه في "جاء زيد نفسه" و" هذا نفس الحق" إنما هو بمنزلة الأجنبي أي لا علاقة معنوية ما بين المضاف والمضاف إليه ، فمنزلة النفس والحق في مثال السائل بمنزلة البعض من الكل[٣١].

ويستدل ابن جني بعد أن يُفرق ما بين الشيء ونفس الشيء استدل بكلام العرب وتفريقهم لهما ، إذا أورد أبياتاً فيها خطاب للنفس ، والأبيات هي : ((

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازعني لَعَلّى أو عَسانِي[٣٢]

وبيتاً آخر:

أقولُ للنفسِ تأساءً وتعزيةً إحدى يديَّ أصابتْني ولم تردِ[٣٣]

وبيتًا آخر:

قالت له النفسُ تقدَّمْ راشدا إنَّك لا ترجع إلا حامدا[٣٤]))[٣٥].

ويرى ابن جني أنَّ الشيء ليس كنفسه ، وإلَّا لما جاز خطاب الشيء نفسه .

وما يزال ابن جني متوجسًا من النقض لما قرر ، فيستشعر أنَّ أصله ما زال معرضًا لنقض السائل الجدلي ، وهذا إن دل فإنما يدل على أنَّ ابن جني مستحضرًا في ذهنه الأصول الناقضة لما يُقرر ، لذا فافترض أنَّ السائل يسأله مرة أخرى فقال:((فقد تقول : هذا أخو غلامه ، وهذه جارية بنتها ، فتعرِّف الأول بما أضيف إلى ضميره ، والذي أضيف إلى ضمير فإنما يعرف بذلك الضمير ، ونفس المضاف الأول متعرف بالمضاف إلى ضميره ، فقد ترى على هذا أنَّ التعريف الذي استقر في جارية من قولك : هذه جارية بنتها ، إنما أتاها من قبل ضميرها ، وضميرها هو "هي"، فقد آل الأمر إذاً إلى أن الشيء قد يعرف نفسه ، وهذا خلاف ما ركبت وأعطيت يدك به))[٣٦].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

إنَّ السؤال الذي افترضه ابن جني من السائل فيه جنبة فلسفية ، فالسائل الجدلي يرى أنَّ تعريف الجارية في قوله " هذه جارية بنتها " إنما أتاها من الضمير الذي يعود عليها وعرَّف غيرها ، فتعريف " الجارية " في قوله إنما هو بالضمير الذي في " البنت "العائد على الجارية ، وهذا يعني أنَّ "الجارية " عُرِّفت بنفسها ، وهذا دليل على أنَّ الشيء يعرف نفسه .

ويبطِّل ابن جني ما ذهب إليه السائل الجدلي من خلال شرط الإضافة ، وشرط الإضافة هو أنَّ يخبر بالثاني عن الأول[٣٧] فقال : ((كيف تصرفت الحال فالجارية إنما تعرفت " بالبنت "التي هي غيرها وهذا شرط التعريف من جهة الإضافة. فأما ذلك المضاف إليه أمضاف هو أم غير مضاف ؟ فغير قادح فيما مضى. والتعريف الذي أفاده ضمير الأول لم يعرف الأول وإنما عرف ما عرف الأول. والذي عرف الأول غير الأول فقد استمرت الصفة وسقطت المعارضة))[٣٨].

ويدفع ابن جني نقض السائل بما اتفق عليه من شرط الإضافة عند النحويين ، وهو الإخبار عن الأول بالثاني ، وفي مثال " هذه جارية بنتها " لم يصح الإخبار عن عن الجارية إلا بتعريف كلمة " بنت " ، وهذا يعني أنَّ إضافة الضمير في " بنت" إنما هو تعريف للبنت لكي تتمكن من الإخبار عن الجارية ، لا إلى الجارية .

إنَّ قول ابن جني للسائل " كيف تصرفت الحال " يدل على أنَّ ابن جني أنهى جداله مع السائل من خلال تسليمه له بما يأتي به من أمثلة ، فلو تعددت أحوال التركيب فالقاعد ثابتة من أنَّ الشيء لا يعرف نفسه .

ثالثًا / القواعد الصوتية

لقد جمع ابن جني في كتابه الخصائص مباحث اللغة جميعها ، من صوت ، وصرف ،ونحو ، ودلالة ، ومسائل تتعلق بفلسفة اللغة ، إلَّا أنَّ المسائل الجدلية متباينة من مبحث إلى آخر من حيث قلتها وكثرتها ، ففي كتاب الخصائص نلاحظ أنَّ المسائل الصوتية التي استعان بالجدل على تقريره لأصوله فيها قليلة مقارنة بمسائل المباحث الأخرى[٣٩] ، ومن هذه المسائل :

مسألة صوت الروم في ما تشابه من المبني اللازم تحريكه :

يعالج ابن جني في باب ((الساكن والمتحرك))[٤٠] مسائل تتعلق بالوقف وأحواله ، وقد أعطى قاعدة عامة غير مدعاة للخلاف من قبل أن يقرر لما عقد إليه الباب ، فقال: ((أمَّا إمام ذلك فإنَّ أول الكلمة لا يكون إلَّا متحركًا ، وينبغي لآخرها أن يكون ساكنًا))[٤١]. وهذه قاعدة عامة يرجع إليها العرب في كلامهم ، فالابتداء لا يكون إلَّا بمتحرك ، وهذا ليس من اختيار العرب بل هم ملزمين على أن يحركوا الحرف الأول

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

من الكلمة لينطقوا به ، فالابتداء مغاير للوقف إذ إنَّ للحروف الموقوف عليها أحكامًا تختلف عن الحروف المبدوء بها ، فالأصل في الوقف السكون ؛ لأنَّ الوقف هو الانتهاء ، والانتهاء إنما هو ضد الابتداء ؛ لذلك وجب أن تكون صفة كل واحد منهما مغايرة لصفة غيره ، فالعرب قد اتخذت السكون للوقف صنعة واستحساناً لئلَّا تترادف الألفاظ والحروف والحركات مما تشترك فيه القبل الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، أمَّا بدؤهم بالمتحرك إنما هو اضطراهم دعاهم إلى ذلك ، إذ من الحال أن يبتدأ بساكن[٤٢].

انتقل ابن جني لحال من أحوال الوقف المتفق عليه ألا وهو الإشمام ، وقد أحكمه بتعريفه له فقال :((فأمَّا الإشمام فإنه للعين دون الأذن))[٤٣]. فالإشمام خاص بمَن يرى ، وقد عفي منه الأعمى ؛ لأنه رؤية للحرف الذي يلزمه التحريك في الوصل ، وهذا ما حكم اختص به البصير، وعفي منه الأعمى ؛ لأن الصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس ، وأهم الحواس حاسة السمع ؛ لأن اللغة لغة سماعية[٤٤].

انتقل ابن جني بعد ذلك للحديث عن الروم الذي هو أحد أنواع الوقف ، وهو حالة متوسطة بين صوت الحركة وصوت الحرف ؛ لأنه صوت ضعيف يتبع صوت الحرف الذي يوقف عليه ، وغرضه إعلام السامع بأنَّ الحرف الموقوف عليه محرَّك في الوصل[٤٥]، فالوقف على الحرف بالروم يستلزم أحياناً إظهار حركة الحرف الموقوف عليه ، يقول ابن جني : ((ولكن رَوم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركًا ، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتًا لما وجدت فصلًا))[٤٦].

فيقرر ابن اجني إنَّ الحرف الموقوف عليه بالروم يكون محرَّكاً بصوت ضعيف من صوت الحركة اللازمة للحرف في الوصل ، لئلَّا يلتبس الكلام في الأسماء المتشابهة حين الوقف ، فالضميران " أَنتَ وأنتِ" إن لم تظهر حركة وصلهما صار لبسًا ما بين المخاطب المذكر والمؤنث وأيهما مقصود في الكلام ، فإظهار الحركة في الروم حين الوقف أمرٌ مضطَرٌ إليه للفصل ما بين المتشابهين . غير أنَّ ابن جني أحسَّ أنَّ ما قرره من أصل معرَّض للنقض ، فأدخل الصناعة الجدلية ؛ ليدفع الشك والنقض عن أصله ، فافترض أنَّ سائلًا جدليًا اتخذ من أصل ابن جني وسيلة للبحث عن جزئي ناقض لأصله فقال: ((فإن قلت: فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت وهو مع ذلك ساكن ، وهو الفاء والثاء والسين والصاد، ونحو ذلك تقول في الوقف: اِفْ: اِثْ اِسْ اِضْ))[٤٧].

يفسد ابن جني نقض السائل من خلال التفريق ما بين الصوت الذي هو من أصل الحرف ، والصوت الذي هو ليس من جنس الحرف بل جيء به للتميز ما بين الألفاظ المتشابهة ، فقال :((هذا القدر من الصوت إنما هو متمِّم للحرف ومُوَفٍّ له في الوقف. فإذا وصلت ذهب أو كاد، وإنما لحقه في الوقف لأنّ الوقف يضعف الحرف، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء نحو: وا غلاماه ، ووا زيداه ، ووا غلامهوه، ووا غلامهيهْ. وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتدَّ ويقوى في السمع، وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوًا فيبين ولا يخفى. ومع ذلك، فإن هذا الصوت اللاحق للفاء والسين

ونحوهما، إنما هو بمنزلة الإطباق في الطاء، والتكرير في الراء، والتفشي في الشين، وقوة الاعتماد الذي في اللام))[٤٨].

إنَّ ما قرره ابن جني مختلف عن نقض السائل ، فابن جني ميَّز الحرف الموقوف عليه بحركة مختلفة ، وليست من جنس صوت الحرف الموقوف عليه ، أمَّا السائل فقد حاول أن ينقض أصل ابن جني بصوت زائد يخرج حين الوقف ، لكنَّه من جنس الحرف الموقوف عليه ، وهذا القدر من الصوت الزائد في الوقف في الأصوات : اِفْ ، و اِثْ ، واِسْ ، واِضْ ، إنما هو حق الحرف ومستحقه من إتمام نطقه ، وإخراج صوته ؛ لأنَّ الحرف في الوقف يضعف صوته ، فينبغي أن يمدَّ الحرف الموقوف عليه بمقدار ما يمدُّ في الوصل ، لكي يأخذ حقه من النطق .

لقد شبَّه ابن جني الصوت اللاحق للفاء والتاء والسين والضاد بصوت الطاء المطبق ، والراء المكرَّر ، والشين التي يتفشى الصوت حين نطقها ، فهذه الحروف حين نطقها نضاعفها بمقدار ما تأخذ حقها من الصوت ، وهي كحرف الفاء والتاء ونحوهما ، والملاحظ أنَّ ابن جني قد شبَّه صوت الفاء والسين ونحوهما بما هو مماثل لهذه الأصوات[٤٩] من حيث أنَّ المشبَّه والمشبَّه به كانت زيادة أصواتهم من جنس حروفهم ، فالتكرير بالراء إنما هو تكرير من جنس الراء ، والإطباق في الطاء تكرير من جنس صوت الطاء ، وهذا يشابه تكرير صوت الفاء والسين والثاء والضاء إذ إنَّ الصوت الزائد إنما هو من جنس الحرف ، وهو متمِّم له .

الخاتمة

يكشف لنا هذا البحث أنَّ هناك من المسائل ما يتعرض حكمها للنقض والفساد والطعن ، وقد استعان ابن جني بمنطق الجدل ؛ لعرض الآراء المحتملة أو التي يمكن أن تكون موضع الفساد لما قرَّره ابن جني من قواعد ، أو ما ثبَّته النحويون من قواعد . فإدخال الجدل في القواعد اللغوية يُكشف كثيرًا من الآراء التي تحاول أن تنقض الأصل المقرر . وبالتالي فإنَّ الجدل يضمن الرأي من الفساد والطعن .

الهوامش

[١] ينظر :الخلاف الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثة وتطبيقاته في الشعر العربي ، ساهر حسين ناصر : ٥.

[٢] ينظر: جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث ، د. غنيم غانم الينبعاوي ١٠.

[٣] ينظر : المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني نماذج من مدونة الخصائص ، حساني حبيب: ١٤٤. بحث منشور في مجلة الباحث ،ع١٥,٢٠١٧.

[٤] للمزيد من المسائل الصرفية التي وظف ابن جني لها المنطق الجدلي ينظر: الخصائص :١٥/٢، ٨٠/٢.

[٥] الخصائص : ١ / ٤٦٧.

[٦] ينظر : الأصول في النحو ، لابن السراج :٣٤٤/٣. والمنصف ،لابن جني :٢٥٦/١. والممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي :١٧٧/١.

[٧] الخصائص : ١ / ٤٦٧.

[٨] المصدر نفسه ١/ ٤٦٧ .

[٩] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب : ٢ / ١١٥ .

[١٠] ينظر : المنصف ، لابن جني :٢٥٦/١. وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي الإستراباذي :١٣٤/١.

[١١] الخصائص : ١ / ٤٦٧ــ ٤٦٨ .

[١٢] ينظر : دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها ، أحمد علم الجندي : ١٦٣.بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، مج ٢٩، ١٩٧٢.

[١٣] ينظر أبواب الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية باستخدام الحاسوب ، د. محمد جواد النوري : ٧٣.

[١٤] ينظر : المصدر نفسه : ١٧٦.

[١٥] الخصائص : ١ /٤٦٨.

[١٦] الخصائص : ١ / ٤٦٨.

[١٧] المصدر نفسه : ١ / ٤٦٨.

[١٨] المصدر نفسه : ١ / ٤٦٨.

[١٩] ينظر: المصنف : ١ / ١٨٨، وأبنية الفعل الثلاثي المجرد . دراسة إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط ، حنفي الحاج دوله: ١٥٣ ــ ١٥٤ .

[٢٠] ينظر : الجدل النحوي في كتاب الأعلم الشنتمري دراسة في تقنيات الحجاج ، إيمان عبد جاسم : ٦٥-٦٧.

[٢١] ومن المسائل النحوية التي وظَّف ابن جني لها المنطق الجدلي ينظر : الخصائص : ٤٨٢/٢. ٢٩٠/٢.

[٢٢] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٤٣٦/٢، و ائتلاف النصرة ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي :٥٤.

[٢٣] ينظر : رسائل في اللغة ، لابن السيد البطليوسي :٩٤-٩٦. و نتائج الفكر، للسهيلي :٥٠.

[٢٤] الخصائص : ٢٥/٣.

[٢٥] المصدر نفسه : ٢٥/٣.

[٢٦] المصدر نفسه : ٣ / ٢٥.

[٢٧] المصدر نفسه : ٢٥/٣.

[٢٨] الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٤٣٨.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

[٢٩] الخصائص : ٣ / ٢٦.

[٣٠] المصدر نفسه : ٣ / ٢٦.

[٣١] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١٦٦.

[٣٢] هذ البيت نسبه سيبويه إلى عمران بن حطَّان . ينظر : الكتاب :٣٧٥/٢. وعلى هامش المقتضب :٧٢/٣.

[٣٣] البيت من الأبيات التي لم يُعثر على قائلها .

[٣٤] هذا البيت نسبه ابن جني إلى أبي النجم برواية أخرى فقال : ((قال أبو النجم

قالت له الطيرُ تقدَّمْ راشدا إنَّك لا ترجع إلا حامدا)). ينظر الخصائص: ٩٠/١.

[٣٥] الخصائص : ٣/ ٢٦.

[٣٦] المصدر نفسه : ٣/ ٢٦-٢٧.

[٣٧] ينظر ارتشاف الضرب : ٤/ ١٧٩٩.

[٣٨] الخصائص : ٢٧/٣.

[٣٩] ينظر: مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص ، د.دوكوري ما سيري :٤٣.

[٤٠] الخصائص : ٣٤٧/٢.

[٤١] المصدر نفسه : ٣٤٧/٢.

[٤٢] ينظر : شرح المفصل ، لابن يعيش : ٢٠٨/٥، وهمع الهوامع ، للسيوطي : ٣٩١/٣.

[٤٣] الخصائص : ٣٤٧/٢.

[٤٤] ينظر : الأصول في النحو: لابن السراج ٣٧٢/٢. وملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص وسر صناعة الإعراب والمنصف ، سميرة بن موسى : ٥٥.

[٤٥] ينظر : شرح كتاب سيبويه، للسيرافي :٤٠/٥. وهمع الهوامع : ٣/ ٣٩١.

[٤٦] الخصائص : ٣٤٧/٢.

[٤٧] المصدر نفسه : ٣٤٧/٢.

[٤٨] المصدر نفسه : ٣٤٧/٢.

[٤٩] ينظر : الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري ، بو عناني سعاد آمنة : ٣٥.

المصادر

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى ٧٤٥ هـ) ،تحقيق : رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.

٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، د.م ، د.ط ، ١٩٨٢م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٢ – المجلد ٤٨ – حزيران لسنة ٢٠٢٣

٣) الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب ، (المتوفى : ٦٤٦هـ)، إحياء التراث الإسلامي ، د. ط .

٤) الأصول في النحو ،لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج ،(المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ،الطبعة الرابعة ، ٢٠١٥م.

٥) الجدل النحوي في كتاب النكت للأعلم الشنتمري دراسة في تقنيات الحجاج، ايمان عبد جاسم، رسالة ماجستير في جامعة البصرة ، كلية التربية – القرنة ، ٢٠٢١م.

٦) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ،(المتوفى:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة التوفيقية، مصر– القاهرة ، الطبعة الأولى ،٢٠١٥م.

٧) الخلاف الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثة وتطبيقاته في الشعر العربي ، ساهر حسين ناصر، رسالة ماجستير في جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠٠٤م.

٨) الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري ، بو عناني سعاد آمنة ، أطروحة دكتوراه في جامعة وهران ،كلية الآداب واللغات والفنون ، الجمهورية الجزائرية ، ٢٠١٠-٢٠١١م.

٩) الكتاب ،لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ، الملقب سيبويه (المتوفى : ١٨٠هـ)، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م.

١٠) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة ،عالم الكتب، بيروت – لبنان ، د. ط. ٢٠١٠م.

١١) الممتع في التصريف ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

١٢) المنحى العقلي في التفكير اللغوي عند ابن جني نماذج من مدونة الخصائص ، حساني حبيب، بحث منشور في مجلة الباحث ،عدد ١٥، ٢٠١٧م.

١٣) المنصف ، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، (المتوفى :٣٩٢هـ)، تحقيق : ابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤م.

١٤) ائتلاف النصرة ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، (المتوفى :٨٠٢هـ)، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

١٥) أبنية الفعل الثلاثي المجرد . دراسة إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط ، حنفي الحاج دوله ،

١٦) أبواب الفعل الثلاثي في اللغة العربية دراسة صرفية صوتية باستخدام الحاسوب ، د. محمد جواد النوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، د. ط، ١٩٧١م.

١٧) جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث ، د. غنيم غانم الينبعاوي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م.

١٨) دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها ، أحمد علم الجندي ،بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، مج ٢٩، ١٩٧٢.

١٩) رسائل في اللغة ، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي،(المتوفى: ٥٢١هـ)، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي ، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م.

٢٠) شرح المفصل للزمخشري ، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدَّم له :د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

٢١) شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، (المتوفى:٦٨٦هـ)، تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ،د.ط ،١٩٨٢م.

٢٢) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (المتوفى :٣٦٨هـ)،ت، أحمد حسن مهدلي ،دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٨م .

٢٣) مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص ، د.دوكوري ما سيري

٢٤) ملامح الصوتيات التركيبية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص وسر صناعة الإعراب والمنصف، سميرة بن موسى ، رسالة ماجستير في جامعة قاصدي في الجمهورية الجزائرية ، ٢٠١١–٢٠١٢م.

٢٥) نتائج الفكر، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، (المتوفى : ٥٨١هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م.

٢٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.